ملخص وقائع
المؤتمر السنوي الثالث عشر لمنتدى
البحوث الاقتصادية

(الكويت : 16 – 18 ديسمبر 2006)

عرض : صالح العصفور

ملخص وقائع المؤتمر السنوي الثالث عشر لمنتدى البحوث الاقتصادية

(الكويت : 16 – 18 ديسمبر 2006)

عرض: صالح العصفور*

مقدمة

تحت شعار " النفط وأثره على الاقتصاد العالمي " عقد منتدى البحوث الاقتصادية مؤتمره السنوي الثالث عشر في دولة الكويت خلال الفترة من 16 – 18 ديسمبر من عام 2006. وقد شارك في هذا المؤتمر ما يزيد على 300 مشارك من الشخصيات الهامة والخبراء والباحثين المهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية، وفي مقدمتهم الأستاذ عبداللطيف الحمد رئيس مجلس الأمناء للمنتدى والمدير العام للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والدكتور والترفوست مدير التعاون الدولي في سويسرا، والدكتور أحمد الجويلي الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية، والدكتور برناردهوكمان من البنك الدولي، بالإضافة إلى نخبة من القائمين على شؤون التنمية في المنطقة ورجال أعمال ومفكرين ومراكز أبحاث وممثلون عن الحكومات، حيث شارك الجميع في حوار بين القائمين بالأبحاث والمستفيدين منها.

إستهلت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر بتقديم تقرير الدكتور سمير رضوان المدير التنفيذي للمنتدى، عرض فيه أهم ملامح العمل في المنتدى خلال عام 2006 استعرض فيه المشروعات البحثية والدراسات الاقتصادية التي يسترشد بها صانعو السياسات الاقتصادية، كما استعرض مساهمة المنتدى في تدعيم البحوث الاقتصادية في المنطقة وتوفير البيانات والمعلومات للباحثين. كما خاطب الأستاذ عبداللطيف الحمد المؤتمر في كلمة تناول فيها أهم التطورات التي حدثت في المنطقة خلال العام المنصرم والتغيرات التي شهدها المنتدى على مستوى الإدارة ومجلس الأمناء. هذا وقد كانت الكلمة الرئيسية في جلسة الافتتاح للدكتور والترفوست، حيث تناول وجهة نظر سويسرا في الأحداث التي مرت على الشرق الأوسط ودور سويسرا فيها في المجالين السياسي والدبلوماسي وفي ما يتعلق بالمعونة الفنية التي تقدمها سويسرا في المجالات الاجتماعية والاقتصادية.

ناقش المؤتمر عدة موضوعات في مقدمتها الاقتصاد الكلي والحوكمة، والمالية العامة، والتمويل، والتجارة وأسواق العمل والتنمية البشرية، وذلك من خلال 34 ورقة بحثية مقدمة. بالإضافة إلى 26 ورقة بحثية خلفية في نفس المحاور. وقد نوقشت الأوراق البحثية في جلسات متخصصة، كما كانت هناك ثلاث جلسات عامة تناولت بالنقاش ثلاثة موضوعات هامة تخص المنطقة. تناولت الجلسة العامة الأولى موضوع

* باحث ومنسق وحدة النشر العلمي في المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

النفط وأثره على الاقتصاد العالمي، حيث ركزت على تناول الجوانب المختلفة لظاهرة ارتفاع أسعار النفط، التي بدأت منذ عام 2002، من حيث شرح دور منظمة أوبك أو تأثير الزيادة في الأسعار على نمط الإنفاق في الدول المنتجة أو تأثير ارتفاع أسعار النفط على معدلات التضخم في العالم، أو تأثير الاستثمارات الناجمة عن فوائد النفط في أسواق المال العالمية. وتناولت الجلسة العامة الثانية موضوع التخطيط والتنفيذ لإطار متعدد الأطراف لموضوع الهجرة، حيث تناولت ظاهرة الهجرة الدولية التي عادت إلى بؤرة الاهتمام مرة أخرى ، ولكن القضايا المطروحة قد تختلف عن تلك التيارات التي شهدتها الهجرة خلال فترة ما بعد الفورة النفطية الأولى منذ منتصف سبعينات القرن الماضي، فهناك تزايد في تيارات الهجرة غير الشرعية، خاصة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. كما أن تحويلات المهاجرين أصبحت تمثل جانباً مهماً من موارد الدول المصدرة للعمالة، والسؤال الذي يطرح نفسه وبحاجة إلى مزيد من البحث والدراسة هو كيفية خلق إطار متعدد الأطراف لتنظيم عملية الهجرة سواء الإقليمية أو الدولية؟ أما الجلسة العامة الثالثة فقد تناولت قضية الديموقراطية والتنمية. ولاحظت الجلسة أن هناك قدر متزايد من الدلائل التي تشير إلى أن التنمية يمكن أن تسير بخطى متسارعة في ظل الديموقراطية، وأن وجود الشفافية والمساءلة والمشاركة السياسية هي أفضل ضمان لتحقيق العدل الإجتماعي، ومن ثم ناقشت الجلسة محاور المشروع البحثي الذي يتم إعداده من قبل بعض زملاء البحث في المنتدى لدراسة العلاقة بين هاتين الظاهرتين في دول المنطقة.

وبعد، في مناقشته للمحاور الرئيسية للمؤتمر تم توزيع الأوراق البحثية على جلسات متخصصة ومتوازية، نقوم في ما يلي باستعراض موجز لأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الأوراق حسب المحاور التي عرضت من خلالها.

محور المالية العامة

نوقشت تحت هذا المحور إحدى عشرة ورقة بحثية، تناول معظمها تجربة القطاع المالي والمصرفي في أقطار مختلفة من دول المنطقة. وفي ما يلي تلخيص لأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الأوراق:

- في ورقة حول النظام المصرفي الإسلامي وهل تتجه السوق الاستهلاكية في هذا المجال نحو النمو أو الانكماش؟ أظهرت الدراسة أن النظام المصرفي يشهد نمواً في حصته من سوق المستهلكين في الكويت.

- وفي دراسة لاختبار مدى العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في المغرب، أوضحت النتائج التي تم التوصل إليها أن هناك أثر مخفف لتوجهات مبدأ العلاقة بين المتغيرات المالية والنمو الاقتصادي، كما كانت نتائج مبدأ التكامل المتزامن ومبدأ العلاقة بين السبب وأثره داعماً لنموذج النمو الناشيء عن التطور المالي وناتجاً بشكل مباشر عن تطوير مستوى فعالية الاستثمارات أو عن طريق نمو موارد الاستثمار.

- وفي دراسة حالة لبورصات إيران للسلع الزراعية حول إنشاء عقود الأموال الآجلة، أظهرت النتائج أن جدوى العقد الآجل الأجنبي الخاص في تغطية مخاطر سعر النقد المحلي هي جدوى ضعيفة،

ومن الممكن أن تكون أوجه القصور متعلقة بنقل المعلومات للأسواق الزراعية في إيران، وأن هناك حاجة لاستخدام الأدوات الفعالة لإدارة المخاطر لمثل هذه العقود الآجلة في بورصة إيران للسع الزراعية.

- وفي دراسة تجريبية حول هيكل القطاع المصرفي التركي بعد أزمة فترة 2000 – 2001، تظهر النتائج أن البنوك في تركيا قد قامت بإعادة هيكلة إدارة الأصول والاستفادة من مزايا البيئة التنافسية في القطاع، كما أظهرت النتائج أن عملية إبطاء معدل التضخم في تركيا قد أثر إيجابياً على هامش أرباح البنوك العاملة خلال الفترة من 2001-2004.

- وعن مدى أهمية إصلاح القطاع المصرفي في مصر ومدى استمراريته، قدمت إحدى الدراسات فكرة عامة عن الإصلاحات المصرفية في مصر، وقامت بتقييم تأثير هذه الإصلاحات على أداء البنوك، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن الفترة 1998 – 2006 لم تشهد تحسناً جوهرياً، كما بينت الدراسة أن البنوك التي تملكها الدولة لا تزال متأخرة عن مثيلاتها من بنوك القطاع الخاص.

- وفي دراسة لاختبار ما إذا كان المستثمرون في الأسواق الناشئة خاصة في سوق البورصة التونسي، لديهم نفس التحيز النفسي شأنهم في ذلك شأن ذويهم من المستثمرين المسجلين في الدول المتقدمة، أظهرت النتائج أن المستثمر التونسي يبدو مستثمراً حريصاً غير واثق من نفسه، انتهازياً للغاية، يستجيب للإشاعات ويقاوم التغيير.

- وفي دراسة التغير في كفاءة وإنتاجية البنوك التجارية المصرية 1995-2003، أوصت بأن تقوم الحكومة بتبني سياسات من شأنها تشجيع المنافسة في القطاع المصرفي وتخطيط أدوات تحفيز الصناعة لتحسين الكفاءة الإدارية من خلال استثمار أكبر في التقنية وفي تنمية المهارات.

- وفي دراسة حول مدى تقارب النظام المصرفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد بينت نتائج هذه الدراسة أن الأنظمة المصرفية الخاصة باقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقاربت في جوانب جوهرية محددة من أدوار الوساطة التي تقوم بها، كما أن التقارب قد تحقق على شكل وجود طلب على الإيداعات، كما لم يتحقق التقارب حتى الآن في ما يتعلق بالودائع لأجل والودائع الإدخارية والالتزامات من قبل الخارج.

- وفي إختبار للنموذج الإخباري لتحديد سعر السهم في سوق ناشئة، حالة دولة الكويت، تبين أن أسعار السهم تستجيب لأخبار وبيانات وسائل الإعلام، وأنه لا يمكن قياس المكونات غير المتوقعة للبيانات في غياب التقصي المناسب للآراء.

محور التنمية البشرية

نوقشت تحت هذا المحور عشر أورقا بحثية، نستعرض في ما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها بعض الأوراق التي يمكن الإفادة منها في تعميم النتائج على الدول الأخرى:

- في دراسة للتأكد من وجود ظاهرة الحواجز غير المرئية في المملكة المغربية، أجريت التحليلات على بيانات عمالية متواضعة لموظفين وأصحاب عمل، وقد كانت النتائج على عكس الدول العربية، فإنه لا يتم الحد من الفجوة القائمة على أساس النوع عند احتكار منقولات الشركة لتغاير الأرباح، وتتسع الفجوة بشكل كبير عند المستوى الأعلى لتوزيع الأرباح، مما يؤدي إلى تعزيز وجود ظاهرة الحواجز غير المرئية في المملكة المغربية، حيث تستفيد الفئة العاملة من الرجال من ذوي الأجور المرتفعة من نمو الأرباح عن العمالة من النساء.

- وفي محاولة لتقييم مدى عدم التوافق التعليمي وارتباطه بظاهرة البطالة بين الخريجين الجامعيين في سوق العمل الإيراني، أوضحت نتائج التحليلات التجريبية أن هناك ارتباط إيجابي بين الموظفين من ذوي الدرجات العملية الأعلى ومعدل البطالة بين الخريجين، وهو ما يتوافق مع نتائج بعض الدراسات التجريبية الأخرى.

- وفي محاولة لمعرفة العوامل المحددة للفقر في المناطق الريفية والحضرية في إيران، فقد أشارت نتائج أحد الدراسات إلى أن ظاهرة الفقر في المناطق الريفية كانت أكثر انتشارها مقارنة بمعدلات انتشار في المناطق الحضرية، وتبين أن حجم الأسرة وعدد الأشخاص العاملين داخل الأسرة من بين أهم العوامل المحددة للفقر.

- في دراسة عن الفقر والاستهداف الجغرافي في مصر، تفيد الدراسة بأن الفقر يتركز بشكل كبير في المصدر، وأن المحليات تختلف بشكل جوهري في درجة فقرها وموقعها من التوزيع الداخلي الحكومي، وتقترح الدراسة للتقاعد ضرورة النظر بعناية البعد الجغرافي للفقر عند استهداف الفقراء في مصر.

- وفي دراسة من أجل معرفة العوامل المحددة للتقاعد المبكر في مصر، وبعد القيام بالتحليل التجريبي على عينة تمثل القطاع الحكومي في عام 2005 تبين أن سن 55 هي سن اختيار التعاقد المبكر بالنسبة للرجال والنساء على حد سواء، وتميل النساء للتقاعد المبكر أكثر من الرجال، وترتبط الحالة الصحية الجيدة بالاستمرار في الوظيفة لمدة أطول، كما تتمتع النساء بوجه عام بقدر أكبر من التعليم مقارنة بالرجال، ولا يمثل مستوى التعليم عامل تحديد بالنسبة للنساء ولكنه كذلك بالنسبة للرجال، حيث يميل الرجال من غير ذوي المؤهلات الجامعية إلى التقاعد المبكر، كما أن زوج المرأة العاملة يميل إلى التقاعد المبكر.

محور الاقتصاد الكلي والحوكمة

نوقشت في هذا المحور أربعة عشر ورقة، في ما يلي استعراض مختصر لأهم ما خلصت إليه هذه الأوراق من نتائج يمكن الإفادة منها أو تعميمها:

- في ورقة بحثت الآثار المترتبة على التقلبات في سعر الصرف على الناتج الفعلي، ومستوى الأسعار والقيمة الفعلية لعناصر الطلب التراكمي في كل من مصر وتركيا، فقد وجد أن تقييم سعر الصرف المتوقع في تركيا له تأثيرات عكسية كبيرة، حيث يؤدي إلى تقليص معدل نمو الناتج الفعلي وحجم الطلب على الاستثمار والصادرات، في حين يزداد معدل التضخم، كما أن تقلبات سعر الصرف غير المتوقع له تأثيرات غير متناسقة، مما يبين أهمية الاستهلاك غير المتوقع في تقليص حجم النمو الناتج ومعدل نمو الاستهلاك الخاص والاستثمارات بالرغم من زيادة معدل نمو الصادرات. كما وجد أن تقييم سعر الصرف المتوقع في مصر يشير إلى انخفاض معدل الصادرات، ومع الأخذ بالاعتبار الجوانب غير المتناسقة، فإن التأثير النهائي لتقلبات سعر الصرف غير المتوقع أدى إلى انخفاض الناتج الفعلي ومعدل نمو الاستهلاك وزيادة معدل نمو الصادرات بشكل متوسط.

- للإجابة على تساؤل في ما إذا كانت إتفاقية بازل التي تم التوصل إليها في عام 1988 قد قادت إلى تأخير عمليات الائتمان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد تم استعراض العلامة المباشرة بين تطبيق الاتفاقية وأنشطة الاقتراض عن طريقة استخدام مجموعة من البيانات السنوية لبنوك كل من مصر ولبنان والمغرب. وقد أوضحت النتائج دعماً واضحاً للتخفيض الكبير في معدل الإئتمان في أعقاب تنفيذ اللوائح الخاصة برأس المال على المدى الطويل والقصير. على أن نسبة كفاءة رأس المال الأعلى تؤدي إلى تقليل مخاطر المصارف، وتعمل على تسهيل عملية التوسع في معدل النمو والتخفيف من حدة الآثار العكسية للوائح الخاصة براس المال على النشاط المصرفي.

- في تقييم للعلاقة بين تطور السوق المالية وصعوبة وحدة دورة الأعمال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد أوجدت أحد الأوراق أن هناك دليل على أثر أقل حدة من تعميق المفهوم الحالي على التقلبات في تلك الدورات على المدى القصير، إلاّ أن التأثير كان أكثر حدة على المدى البعيد، وتوسع هذه النتائج الخلاصات الحديثة على عملية التطور المالي ورابطة النمو الاقتصادي، وينعكس ذلك بأن النتائج المتوقعة من التطور المالي لتقلب النمو ليست بطيئة الحدوث على عكس ما أشارت إليه الدراسات السابقة.

- في اختبار المدى استدامة وحركات الدين العام في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد توصلت أحد الأوراق عن طريق التجربة والملاحظة إلى نتائج تشير إلى استدامة قوية للسياسات المالية في تونس، وإلى استدامة ضعيفة في مصر، وإلى ديون وسياسات مالية غير مستدامة في كل من الأردن والمغرب ولبنان وتركيا. وتشير الورقة إلى الحاجة الملحة للإصلاحات المالية المتسارعة في دول المجموعة الأخيرة، وإلاّ واجهت هذه الدول تزايداً في حجم الديون العامة المتضخمة أصلاً، وكذلك ضغوطاً متزايدة على معدلات الصرف والفائدة، ناهيك عن عدم استقرار أكبر في اقتصاداتها الشاملة.

- في ورقة تبحث نوعية الاستثمارات، القواعد المالية ومستوى أداء الاقتصادات، تم التوصل إلى نتائج تشير إلى الدور الرئيسي لنوعية الاستثمارات العامة في تأثيرها على نتائج الاقتصادات

الشاملة وتحدد أهمية التقييم الصحيح للمشروع، الأمر الذي من شأنه أن يعطي قوة دافعة للمقترحات الراهنة للتصميم المؤسسي لوكالات الاستثمار.

- في دراسة لفهم ما إذا كان هنا من تفاعل بين أسواق الأصول وسياسة النقد، تشير إلى أن هناك نتائج واعدة تعكس الأثر الكبير لسياسة النقد الملائمة على تطور أسواق الأسهم والبورصة في كل من البحرين، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية وتونس. ومن جانب آخر فإن استجابة أسواق الأسهم تتراوح بصورة مختلفة في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ففي بعض الدول تأخذ عوائد أسواق الأسهم إتجاهاً تصاعدياً، في حين تنخفض في بعض الدول أو لا يحدث بها نشاط على الاطلاق في دول أخرى.

- لاستكشاف وتحليل احتمال التأثيرات المباشرة وغير المباشرة ورأس المال الاجتماعي على النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول، خلصت إحدى الدراسات إلى نتائج مفادها: (1) أن مستوى الثقة يعتبر أداة لعناصر رأس المال الإجتماعي والنمو وهما مرتبطان إرتباطاً كبيراً وموجباً. (2) إن لمستوى الثقة تأثير غير مباشر على النشاط الاقتصادي من خلال تأثيره على التنمية المؤسسية. (3) إن تنمية البنية التحتية الإجتماعية مع وجود معدلات عالية من الثقة والتعاون بين الأفراد لا تقتصر على النمو الاقتصادي فقط بل يمتد تأثيرها غير المباشر على النمو الاقتصادي من خلال تنمية المؤسسات.

- من أجل دراسة التأثيرات النظامية والتاريخية والجغرافية على الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تم استخدام بيانات تم تجميعها من أرجاء مختلفة من هذه الدول، وقد خرجت الدراسة بنتائج تفيد بأن جغرافية أي بلد تبدو بصورة نسبية أكثر أهمية من النواحي التاريخية لهذه الدول، في ما يتعلق الأمر بمدى تأثيرها على الفساد، كما أنه يمكن تغيير اللوائح التنظيمية للتأثير على نواحي الفساد ويظهر ذلك من خلال تدخل الحكومة، حيث يزيد هذا التدخل من معدلات الفساد في دول المنطقة.

- في دراسة من أجل تصميم نموذج متزامن للاستثمارات الخاصة ونوعية الحكومة، حيث توضح السياسات الاقتصادية المتغيرين في آن واحد، أظهرت النتائج التي تم التوصل إليها أن الحكومة تلعب دوراً جوهرياً في القرارات المتعلقة بالاستثمارات الخاصة، وتعتبر هذه النتيجة حفيفة خاصة في حالة نوعية الإدارة التي تتمثل في صورة مراقبة الفساد والبيروقراطية والجانب الودي لإدارة الاستثمارات والقوانين واللوائح بالإضافة إلى استقرار الوضع السياسي، وقد كانت الدلائل لصالح " المسؤولية العامة " أقل تأثيراً.

- في محاولة لدراسة أثر التحرير المالي الذي انتهجته المغرب منذ تسعينات القرن الماضي على معدل الطلب على النقد، وجد أن هناك طلب على النقد على المدى البعيد. كما تشير نتائج الدراسة إلى التأثير الخارجي الواضح، وبصورة أكثر تحديداً إلى الدور الذي يلعبه سعر الفائدة الأجنبي، وهو ما تم حذفه أو إهماله في دراسات سابقة.

- لاستكشاف آثار عدم المساواة في التعليم على النمو الاقتصادي في تركيا، فقد أوضحت إحدى الدراسات أن عدم المساواة في فرص التعليم يمثل عنصراً مهماً يوضح سبب الاختلاف في نمو الناتج في أرجاء المناطق التركية، وبالتالي فإن عدم المساواة في فرص التعليم يؤثر سلباً على مستوى النمو من خلال عدم كفاءة القنوات عوضاً عن تأثيره على تراكم رأس المال.

- في محاولة لمعرفة مدى فعالية قناة الاقراض في كل من المغرب وتونس، فقد قامت إحدى الدراسات باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي، تبين من خلالها أن قناة الاقراض فعالة ورائدة في تونس، في حين كان أثرها أقل كثيراً بالنسبة للمغرب.

محور الدراسات القطاعية

نوقشت تحت هذا المحور مجموعة من الأبحاث تناولت قطاعات اقتصادية مختلفة في المنطقة على وجه العموم وفي دول بعينها بوجه خاص. في ما يلي استعراض مبسط لنتائج هذه الأبحاث:

- في دراسة استهدفت معرفة تأثير الانفتاح التدريجي لخدمات الاتصالات الهاتفية الأرضية في تونس على التنافس التجاري الخاص، حيث تعتزم تونس القيام تدريجياً بتحرير قطاع تجارة الخدمات بما فيها قطاع الاتصالات، توضح نتائج المحاكاة التي تناولتها الدراسة بشكل منفصل الآثار المصاحبة لكل من عملية التنافس التجاري واللوائح المنظمة والتقدم التقني، وقد تبين أنه يمكن خلق عوائد كبيرة من هذه العملية.

- في ورقة بحثية تقوم بفحص كل من التكامل المشترك والسببية بين الاستثمارات النفطية الآجلة وكذلك مؤشر سعر المستهلك لدول مثل الأردن وتونس وتركيا، تشير الورقة إلى غياب علاقات التكامل المشترك، ولكنها تشير لوجود سببية أحادية الجانب على المدى القصير ناشئة عن التغيرات في الاستثمارات النفطية الآجلة خلال فترات 3، 6 و 9 أشهر ومؤدية إلى النمو الاقتصادي في كل من تركيا وتونس، وكذلك توضح الورقة وجود سببية أحادية الاتجاه ناشئة من النمو الاقتصادي ومؤدية إلى التغيرات في الاستثمارات النفطية الآجلة في الأردن خلال نفس الفترات، كما تشير أيضاً إلى عدم وجود أي أثر لصدمات سعر البترول على التضخم في الدول الثلاث تحت الدراسة.

- في تحليل مقارن خاص بالمؤسسات المالية غير الربوية في تركيا بمثيلاتها من البنوك التقليدية، يمكن اعتبار تركيا بيئة تجريبية يمكن أن تتعايش من خلالها كل الأنظمة الربوية وغير الربوية جنباً إلى جنب، وبالتالي يمكن للأفراد أن يقرروا بحرية أين يودعوا مدخراتهم، وعليه فإن التجربة التركية سوف تكون مفيدة للغاية في تحديد مزايا وعيوب النظام غير الربوي من أجل تعظيم فرص بقائها وتوسعتها.

- في بحث يقوم على دراسة إمكانات خلق سوق سياحي جديد في الدول النامية إعتماداً على خصائص نوعية تفوق الناتج المحلي (الإنتاج السياحي على نطاق واسع) يقترح البحث نموذجاً للعلاقة

الرأسية بين ملاك الفنادق والقائمين على رحلات السياح الأجانب، حيث يقيم هذا الأسلوب بعض الإجراءات التي يمكن للحكومة القيام بها لتوفر على الدولة الوقوع في شرك التخصص السياحي غير المرضي، وتستعين الدولة بالدعم المادي والتخفيضات المالية لاقناع العملاء بإنتاج وبيع المنتج الجديد. توضح الدراسة كيف يمكن أن يؤثر تدخل السلطات، وخصوصاً على المستويات المتعلقة بمعايير الحد الأدنى من الجودة على خصائص السوق (الأسعار والأرباح والفائض) وكذلك إذا ما كان هذا التدخل مرغوباً فيه بشكل جماعي. كما توضح الدراسة مستويات التدخلات العامة كأن يتواجد السوقان العام والجديد جنباً إلى جنب. وتخرج الورقة بنتيجة مفادها أن مثل هذه السياسة سوف تسمح بتحسين القدرة على ادخار الأموال العامة، وتتحقق الرفاهية العامة للبلاد في آن واحد من خلال الخفض النسبي للتسرب.

- في محاولة لإيجاد بديل للحملات التي عادة ما تقوم بها الدول للسيطرة على جراد الصحراء، جاءت دراسة التكاليف / المنافع الخاصة بحملات السيطرة التي كانت تقوم بها الدول في مراحل امتدت من خمسينات حتى تسعينات القرن الماضي ومقارنة هذه المنافع والتكاليف في حالة عدم استخدام المبيدات وتعويض المزارعين في حالة التعرض لغزو جراد الصحراء. وقد أظهرت نتائج التقييم إلى أنه بدلاً من استخدام المبيدات الحشرية يمكن للمزارعين القيام بإيداع مبلغ من المال سنوياً في أحد الصناديق التي يمكن أن تعوضهم عن خسائر الجراد الصحراوي. وعند مقارنة الفوائد والتكاليف يتم ضم نتائج طريقة التقييم المحتملة بهدف تقدير إجمالي الفوائد الناتجة عن عدم استخدام المبيدات الحشرية.

محور التجارة الخارجية

نوقشت تحت هذا المحور مجموعة من الأوراق البحثية، في ما يلي استعراض موجز لأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الأوراق:

- تناولت الورقة الأولى ما إذا يتوجب على اليمن الانضمام إلى إتفاقيات التجارة الإقليمية، أو أن تركز على انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، وإن قام اليمن بتبني اتجاه إقليمي للسياسية التجارية، فما هي النوعية التي يجب الانضمام إليها من إتفاقات التجارة الإقليمية؟ تستنتج الورقة بأن هناك عدد من اتفاقيات التجارة الإقليمية التي يجب على اليمن الانضمام إليها مثل مجلس التعاون الخليجي، وأن هناك الاتفاقيات الإقليمية لن تساعد اليمن سواء على الصعيد الاقتصادي أوالسياسي مثل منطقة التجارة الحرة بين السودان وأثيوبيا. كذلك على اليمن السعي وراء إتمام التجارة الحرة مع الاتحاد الأوربي. وتؤكد الدراسة على حاجة اليمن الضرورية لتعزيز البنية الاساسية المتعلقة بتجارته والمضمنة (القوانين، القواعد، الهيئات مثل هيئة التصدي للإغراق)، وذلك من أجل حصاد أكثر فائدة ممكنة من اتفاقيات التجارة الإقليمية التي سوف ينضم إليها.

- في محاولة لتقييم تأثير معايير الصحة والبيئة للاتحاد الأوروبي على صادرات الغذاء الزراعية المصرية، تبين أن نسبة ملحوظة من هذه الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي تتعرض إلى قيود من حيث تردد معدل الحجوزات نسبة إلى مجموع صادرات الغذاء للاتحاد الأوروبي. وعليه فإن نتائج التحليل الاقتصادي القياسي بينت أن معايير الصحة والبيئة لها تأثير إيجابي وملحوظ على أداء شركات التصدير. وبالتالي فإن هذه القيود المؤسسية الخارجية منها أو المحلية تمنع المصدرين من تحقيق أعلى المكاسب للامتثال لهذه المعايير.

- في دراسة تعمل على الاستفادة من الدراسات التجريبية التي تتناول الربط بين الأنظمة والأسعار في قطاع النقل البحري، ولتعميم الاستفادة من تأثيرات الرخاء الناتجة عن تبني القوانين والقواعد الأوروبية في قطاع النقل البحري التركي، تبين الدراسة بأن هناك مجال هائل لتركيا لتستفيد من تبنيها وتطبيقها للإطار التشريعي، التنظيمي والمؤسسي التابع لقطاع النقل البحري للاتحاد الأوروبي.

- لاستكشاف الترابط بين التصدير والأداء في القطاع الزراعي في بعض دول البحر الأبيض المتوسط التي تنضم لعملية تحرير السوق العالمي، فإن النتائج التجريبية تدعم بشدة نظرية الاختيار الفردي ويقوم التصدير بتحسين الجودة وذلك من خلال تعزيز كل ما يحفز الاستخدام الكفء للمصادر.

- في محاولة لدراسة تأثير التكاليف المرتفعة للمياه على تصدير الحمضيات والبلح التونسي، أوضحت نتائج الدراسة بأن تأثير زيادة سعر المياه على المنتجات يختلف من منتج آخر، وبالتالي فإن تأثيرها على تصدير وإنتاج بعض المنتجات الزراعية الأساسية ليس ثابتاً.

خاتمة

تأتي هذه الأوراق وهذا المؤتمر في إطار الأهداف التي أسس من أجلها منبر البحوث الاقتصادية لمناقشة ما توصل إليه الباحثون والمهتمون بقضايا التنمية وآخر المستجدات الاقتصادية ووضعها بين أيدي صناع القرار في المنطقة وسماع مقترحاتهم وإجراء حوار بناء يستهدف تسليط الضوء على قضايا قد أغفلت سواء من قبل الباحثين أنفسهم أو من قبل المهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية والإجتماعية في المنطقة. ولمزيد من المعرفة حول الأوراق التي نوقشت والمنهجيات التي اتبعت في اعدادها يمكن العودة إلى موقع المنتدى.